

تزوير

القضية ١٩٩٨/٧٩٤٨ جنح النزهة

١٩٩٩/٤٨٣ جنح مستأنف شرق القاهرة

الطعن بالنقض رقم ٧٠/٢١٧٣٦

محكمة النقض
الدائرة الجنائية
مذكرة
بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : (طاعن) محكوم ضده

وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ محمد رجائي عطيه — وشهرته رجائي عطيه —
المحامي بالنقض ٤٥ شارع طلعت حرب، ٢٦ شارع شريف باشا — القاهرة —.

ضد : ١ — النيابة العامة

٢ — مدعى بالحقوق المدنية

فى الحكم : الصادر من محكمة جناح مستأنف شرق القاهرة بجلسة ١٩/٦/١٩٩٩ فى القضية رقم ١٩٩٨/٧٩٤٨ جناح النزهة (١٩٩٩/٤٨٣ جناح مستأنف شرق القاهرة) والقاضى حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وكانت محكمة اول درجة قد قضت بجلسة ١٢/٢٤/١٩٩٨ بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائه جنيه، وإلزام المتهم بان يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنيهاً اتعاب محاماه.

الوقائع

أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضد المتهم /..... (الطاعن) بوصف أنه فى غضون شهر يونية ١٩٩٦ بدائرة قسم النزهة — إشتراك مع آخر حسن النية هو /..... بطريق المساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر عرقى هو الإيصال الموقع من..... وذلك بطريق الإضافة بان أملى على الأول عبارة مضافة على صلب الإيصال على خلاف الحقيقة بقصد الإضرار..... فوقعت بناء على تلك المساعدة.

الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٣/٤٠، ٢١٥ عقوبات — وإدعى..... ضد المتهم مدنياً بتعويض مؤقت قدره ٥٠١ جم والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه.
وبجلسة ١٢/٢٤/١٩٩٨ قضت محكمة اول درجة حضورياً بمعاقبة الطاعن (.....) بالحبس لمدة شهرين مع الشغل وكفالة مائه جنيه وألزمته بأى يؤدى للمدعى المدنى (.....) مبلغاً وقدره ٥٠١ جم على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنيهاً اتعاباً للمحاماه.

واستأنف المتهم (الطاعن) هذا الحكم وبجلسة ١٩/٦/١٩٩٩ قضت المحكمة الإستئنافية حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

ولما كان هذا الحكم قد صدر معيباً باطلاً فقد طعن عليه المحكوم ضده المذكور بطريق النقض بشخصه من السجن وقيد طعنه تحت رقم ٤٦٣ تتابع وذلك بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٣ .
ونورد فيما يلي أسباب الطعن بالنقض.

أسباب الطعن

أولاً : البطلان فى الإجراءات :

فقد قضت المحكمة بإدانة الطاعن عن جريمة الإشتراك فى تزوير الإيصال الموقع من..... وإستعماله مع العلم بتزويره، وذلك دون أن تطلع نفسها على المحرر المقضى بتزويره - وإكتفت المحكمة بمطالعة الصورة الضوئية لذلك الإيصال، دون الإطلاع على أصله المرفق بالجنحة رقم ١٩٩٧/٨٤٨٨ جنح النزهة (١٩٩٨/٤١٨ جنح مستأنف شرق القاهرة) .

وهو إجراء كان يقتضى من المحكمة ان تقوم به قبل الفصل فى الدعوى، وتكون عقيدتها فى شأنها، وحتى يتمكن جميع الخصوم من مناقشة الدليل المستمد من أصل ذلك المحرر والإدلاء بملاحظاتهم عليه وهو فى الواقع الدليل الذى يثبت وقوع التزوير وجسم الجريمة.

ولا يتيسر ذلك فى شأن جرائم التزوير والإشتراك فيها إلا إذا كان أصل المحرر المطعون عليه بالتزوير موجوداً فى ملف الدعوى، ومخالفة ذلك يعتبر ولا شك سبباً مبطلاً لإجراءات المحاكمة فضلاً عما شاب تلك الإجراءات من إخلال بحق الدفاع، خاصة وإن إطلاع المحكمة على أصل المحرر السالف الذكر محل جريمة التزوير كان ممكناً وليس مستحيلاً، وتستطيع إذ تأمر بضمه أو ضم الدعوى المرفق بها برمتها للإطلاع عليها وعلى المحرر المطعون عليه بالتزوير فى الجلسة العلنية بحضور الطاعن والمدافع عنه، لما هو مقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تبدى رأيها فى دليل لم يُعرض عليها وهى إذا فعلت فإنها تكون قد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لهذا الإجراء من أثر فى عقيدتها لو انها إطلعت عليها.

ولا يقدح فى ذلك أن تكون تلك الصورة الضوئية مقدمة من دفاع الطاعن، او انه لم يطلب ضم أصل المحرر للإطلاع عليه لأن الأمر يتعلق بالمحكمة ذاتها فى المقام الأول، وما يفرضه واجبها فى تمحيص الأدلة المعروضة عليها التمحيص الشامل والكافى الذى يدل على انها قامت بما ينبغى عليها من واجب تحقيق البحث للتعرف على وجه الحقيقة، كما انه مع تخلف هذا الإجراء وعدم قيام المحكمة بالإطلاع على أصل الإيصال المزور مع إستطاعتها ذلك - يدل على انها عند إستعراضها لدليل التزوير المستمد من تلك الورقة، لم تكن ملمة به الإمام الكافى الذى يدل على انها احاطت بالدعوى عن بصر كامل وبصورة شاملة، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه والإعادة ما دامت المحكمة قد إستندت فى قضائها بإدانة الطاعن على الدليل المستمد من المحرر المذكور دون ان تطلع على أصله.

ولا يرفع هذا العوار عن الحكم ما ورد بمدونات الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، بأن من حق المحكمة ان تقضى بتزوير المحرر ولو لم يكن موجوداً لما هو مقرر بأن عدم وجود المحرر لا يترتب عليه عدم ثبوت جريمة تزويره، أو ان الأمر مرجعه إلى قيام الدليل على التزوير وحصوله بما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة بكافة طرق الإثبات التى تطمئن إليها.

لأن هذا القول وأن كان صحيحاً إلا أنه يفترض بدهاة عدم وجود المحرر المزور واختفائه وعدم استطاعة ضبطه بسبب ضياعه أو اتلافه أو فقده إما عن عمد أو إهمال.

أما اذا كان موجوداً — وإن كان مرفقاً فى دعوى أخرى — فإنه يتعين على المحكمة أن تبادر بالأطلاع على أصله وإثبات ملاحظاتها عليه وما يسفر عنه هذا الأطلاع وحتى يتسنى لها القيام بواجبها فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى بإعتبار أن ذلك المحرر هو الدليل الذى استندت اليه المحكمة فى ثبوت جريمة الأشتراك فى تزويره للطاعن والتى قضت بإدانته بناء عليها.

وحتى تطمئن المحكمة كذلك على أن الورقة التى قضت بتزويرها هى بذاتها محل الأتهام والتى دارت حولها أدلة الثبوت ومرافعة الدفاع ولأن اطلاعها على أصل المحرر المزور — والذى يمكن الاطلاع عليه — قد يسفر عن نتائج يمكن أن يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى.

وبذلك تكون المحكمة قد قصرت فى واجبها الملقى على عاتقها — وهى محكمة جنائية — وعليها تحقيق الدليل فهو مهمتها فى المقام الأول، ولا يجوز بحال أن يكون ذلك رهن مشيئة الخصوم أو المدافعين عنهم.

وإذ نكلت عن ذلك، وجاءت الأسباب التى ساققتها بمدونات الحكم غير سائغة أو مقبولة عقلاً ومنطقاً لعدم القيام بهذا الأجراء الجوهري من الاجراءات التى يتعين اتباعها قبل الفصل فى جريمة تزوير المحرر والأشتراك فيها واستعماله مع العلم بتزويره، فإن حكمها يكون معيباً واجب النقض كما سلف البيان.

وقضت بذلك محكمة النقض وقالت إن :

" إغفال المحكمة الأطلاع على الورقة موضوع دعوى التزوير عند نظرها يعيب اجراءات المحاكمة — لأن اطلاعها بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءاتها فى جرائم التزوير، يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير ".

■ نقض ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ — ٦٢ — ٣٢٨ — طعن ٤٩/١٢٦٥ ق

■ نقض ١٩٧٤/٥/١٩ — س ٢٥ — ١٠٥ — ٤٩١ — طعن ٤٤/٤٦٢ ق

السنة ١٩ ص ٨١، السنة ١٨ ص ٥٩٦ والسنة ١٦ ص ١٩٤ والسنة ٨ ص ٢٨١

ومؤدى ما تقدم وفق منطق الحكم ان المحكمة قد اعتقدت أنها مادامت تستطيع أن تحكم بتزوير المحرر دون ضرورة تقديمه بسبب فقده — على ما استقر عليه الفقه والقضاء قد أصبحت فى حل من ضرورة إطلاعها على ذلك المحرر ولو كان هذا الاطلاع ممكناً وليس مستحيلاً وحتى ولو كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير والمحكوم بتزويرها مرفقة فى ملف دعوى أخرى، وهو اعتقاد خاطئ تردت فيه، المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لأنها بذلك تكون قد حجبت نفسها عن ضرورة اطلاعها على الورقة قبل الحكم بتزويرها، وبإدانة الطاعن بإرتكاب تلك الجريمة بالمشاركة مع آخر وهو اجراء جوهري تستلزمه اصول المحاكمات فى جرائم التزوير عامة إلا اذا كان ذلك الاطلاع مستحيلاً بسبب فقد المحرر أو تلفه، وهو مالم يتحقق فى الواقعة المطروحة، ولهذا كان الحكم المطعون فيه مشوباً بما يبطله جديراً بالانقض.

ثانياً : الخطأ فى تطبيق القانون والأخلال بحق الدفاع :

ذلك أنه وعلى ما يبين من مطالعة مدونات أسباب الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة صورت واقعة الدعوى التى أخذت بها واطمأنت اليها بأن المدعو..... — السائق لدى المدعى — المدنى — تسلم مبلغاً وقدره الفين من الجنيهاً من المدعو..... وكان يعمل سائقاً لدى الطاعن — لتوصيله للمدعى بالحقوق المدنية. وقد حرر الأخير اقراراً يفيد استلام الأول لهذا المبلغ لذلك الغرض موقعا عليه منه. وأن محرر عبارات الاقرار أقر بالتحقيقات بأنه أضاف بتحريض من الطاعن عبارة " وبذلك يكون هذا المبلغ باقى قيمة الشيك رقم ٥٢٠٦٠٧٠ حق ١٥/٤/١٩٩٦ " الى صلب الأقرار المذكور وأن الطاعن استعمله مع العلم بتزويره بأن قدمه لأثبات براءة ذمته من قيمة ذلك الشيك عندما أتهم بأصداره دون رصيد قائم وقابل للسحب.

وقضت المحكمة بإدانة الطاعن بالعقوبة المقررة بها بعد أن تبين لها أنه اشترك مع كاتب الإيصال — حسن النية — فى تزويره بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وهى الواقعة الخاصة بأن المبلغ السالف الذكر هو سداد لباقى قيمة الشيك المشار اليه والتى أضيفت بعد كتابة الأيصال وبصلبه على نحو ما هو ثابت بالصورة الضوئية المقدمة بالأوراق.

وهو تكييف خاطئ لواقعة الدعوى — بفرض ثبوتها على هذا النحو — لأن المقرر قانوناً أن تغيير الحقيقة الذى يعد تزويراً فى المحرر يتعين أن تكون فى بيان مما أعد المحرر لأثباته.

ومؤدى ذلك أنه لايكفى لتوافر جريمة التزوير أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة فى المحرر بل يجب أن يكون الكذب الذى وقع — فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لإثباته، فإذا وقع هذا التغيير للحقيقة فى بيان غير جوهري ولا يترتب على صحته أو كذبه أى ضرر فإنه لا قيام لجريمة التزوير ولا عقاب فى هذه الحالة.

و واضح من الإقرار محل جريمة التزوير المطروحة أنه صادر من.... الذى يعمل سائقاً لدى المدعى بالحقوق المدنية ويفيد وفق نصه الصريح أنه تسلم مبلغاً وقدره الفين من الجنيهات من المدعو..... — الذى كان يعمل سائقاً لدى الطاعن — لتوصيل المبلغ المذكور للمدعى المدنى.

و واضح كذلك أن واقعة إستلام المبلغ السالف الذكر بمعرفة المستلم وتعهده بتسليمه للمدعى بالحقوق المدنية هى البيان الجوهرى الذى أعد المحرر لأثباته.

وهو بيان صحيح وظل صحيحاً ولم يلحقه تزوير أو تعديل أو تغيير بالمحو أو الإضافة — وإنما أُضيفت اليه عبارة "وبذلك يكون هذا المبلغ باقى قيمة الشيك رقم ٥٢٠٦٠٧٠ حق ١٥/٤/١٩٩٦".

وتلك العبارة المضافة — بفرض إضافتها بمعرفة محرر الإيصال — لا تُعد من البيانات الجوهرية المعد لأثباتها بل هى عبارة نافذة ولا قيمة لها ولم يعد المحرر السالف الذكر لأثباتها. إذ لاصفة لمستلم المبلغ وهو سائق يعمل فى خدمة المدعى المدنى فى الإقرار بأن المبلغ الذى تسلمه هو باقى قيمة ذلك الشيك.

ولأن الإقرار حجة على المقر وحده ولا ينصرف إلى غيره — فإذا أقر الموقع على الإيصال بإستلام المبلغ المذكور لتسليمه للمدعى المدنى الذى يعمل لديه، فهذا الإقرار حجة على المستلم ويحتج به عليه، وهو إقرار صريح وصحيح ولم يلحقه أى تزوير.

أما إقراره بناء على إضافة العبارة المذكورة فلا حجية له ضد المدعى المدنى لأن الصادر منه ذلك الأقرار والمنسوب اليه لا يمثل المدعى المدنى، وبالتالي فلا يستطيع الطاعن أن يحتج ضده بما جاء بذلك الأيصال استناداً الى البيان المضاف — بفرض إضافته على خلاف الحقيقة — وعلى ذلك فلا يوجد ثمة ضرر حال أو مستقبل أو حتى محتمل يمكن أن ينجم أو يترتب للمدعى المدنى من جراء هذه الإضافة التى لا يُعتد بها ولا أثر لها على المركز القانونى للمدعى المدنى إذ يستحيل أن يحاج بما جاء بذلك الأقرار وما ورد به من اضافة، لأن المقر بها والمنسوب إليه صدورها منه لا صفة له فى ذلك الإقرار ولا يُمثل المدعى المدنى قانوناً حتى يمكن أن يترتب ثمة أضرار فى جانبه، ومتى إنعدم الضرر على هذا النحو — وكان البيان الجوهرى المعد المحرر لأثباته صحيحاً ولم يلحقه ثمة تزوير، وهو ماتمسك به الطاعن فى دفاعه المسطور بمذكرته أمام محكمة الموضوع بدرجتيها، ومن ثم فإن المحكمة تكون إذ خالفت هذا النظر وقد اخطأت قى تطبيق القانون لأنها عاقبت الطاعن عن واقعة إشتراكه فى جريمة غير متوافرة الأركان — لأن الشريك يستمد مسئوليته الجنائية من فعل الفاعل المؤثم الذى ينطوى على جريمة — فإذا كان فعل الفاعل غير مؤثم قانوناً ولا ينطوى على أية جريمة فأن فعل الشريك سواء كان بالإتفاق أو التحريض أو المساعدة يكون غير مؤثم كذلك ولا جريمة فيه، وهو ما يعيب الحكم

بما يستوجب نقضه للخطأ الذى تردى فيه الحكم فى تطبيق القانون فضلاً عن الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع، لإمسك المحكمة عن الرد على دفاع جوهرى تمسك به ويتغير به حتماً وجه رأى فى الدعوى لتعلقة بنفى أحد أركان الجريمة المنسوبة اليه وهو ركن الضرر اللازم فى جريمة التزوير فى المحررات العرفية، وهو غير متوافر فى صورة الواقعة المطروحة بل مستحيل استحالة تامة حالاً أو مستقبلاً كما سلف البيان.

واستقر على ذلك قضاء النقض اذ قضى بأنه :

" ليس كل تغيير للحقيقة فى محرر يعتبر تزويراً بل يجب أن يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لاثباته — فإثبات حالة المطلقة فى إشهاد الطلاق من حيث الدخول بها أو عدم الدخول هو بيان غير جوهرى إذ هو غير لازم فى الإشهاد لأن الطلاق يصح شرعاً بدونه ".

■ نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ — س ١٠ — ١١٢ — ٥١٢

والقول عن الزوجة انها بكر لم يسبق لها الزواج بدلاً من اثبات الحقيقة من أنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد — هذا التغيير لا يقوم به التزوير لأن إثبات حالة الزوجة من هذه الوجهة لا يُعد بياناً جوهرياً من بيانات عقد الزواج.

■ نقض ١٩٦٣/٤/٩ — س ١٤ — ٦٣ — ٣١٣

■ نقض ١٩٧٤/١٢/٨ — س ٢٥ — ١٧٨ — ٨٣٠

■ نقض ١٩٦٤/٣/٩ — س ١٥ — ٣٦ — ١٧٦

ومؤدى ما تقدم أن البيان الذى أضيف الى الإيصال محل التداعى — بفرض اضافته بعد تحرير صلبه — لا يعد تزويراً فى ذلك المحرر — لأنه بيان غير جوهرى، ولم ولن يترتب عليه ضرر للمدعى بالحقوق المدنية، لأنه يتضمن اقراراً صادراً ممن لا يمثل قانوناً، وبالتالي فليست له أية حجية عليه — لأن حجته قاصرة على من نسب إليه وهو السائق..... الذى يعمل لديه.

أما باقى بيانات الإيصال الجوهرية فلم يلحقها أى تزوير أو تعديل أو تغيير — ولهذا يظل المحرر صحيحاً وبالتالي فلا جريمة ولا عقاب سواء بالنسبة للفاعل الأسمى أو الشريك (الطاعن) لأن الواقعة برمتها غير مؤثمة قانوناً وقد انحسر عنها وصف التجريم كما سلف البيان، ويكون الحكم وقد أخطأ فى تكييف الواقعة المطروحة خطأ أدى به الى توقيع عقوبة ضد الطاعن عن فعل غير مجرم قانوناً وهو ما يعيبه ويوجب نقضه كما سلف البيان.

واستقر قضاء النقض على أن :

" الدفاع المسطور فى مذكرة مصرح للمتهم بتقديمها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها — وله أن يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى وأوجه الدفاع الجوهرية — وعلى المحكمة أن تمحص ذلك الدفاع

وتقول كلمتها فيه مادام من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإذا قعد الحكم عن مواجهة ذلك الدفاع كان مشوباً بقصور يعيبه ويوجب نقضه ."

■ نقض ١٩٧٣/١٢/٣٠ — س ٢٤ — ٢٦٠ — ١٢٨٠ — طعن ٤٣/٧٥٣ ق

■ نقض ١٩٩١/١/١٩ — س ٤٢ — ٢٤ — ١٩١ — طعن ٥٩/٣١٣ ق

■ نقض ١٩٧٣/١٢/١٦ — س ٢٤ — ٢٤٩ — ١٢٢٨ — طعن ٤٣/٧٨٨ ق

ثالثاً : قصور آخر فى التسبيب :

فقد تمسك الطاعن كذلك فى دفاعه المكتوب بمذكرته المرفقة بالأوراق بضرورة وقف الدعوى المطروحة حتى يفصل نهائياً فى الجنة رقم ٨٤٨٨ لسنة ٩٧ جنح النزهة (٤١٨ لسنة ٩٨ جنح س شرق القاهرة) والمقدم فيها الإيصال المطعون عليه بالتزوير من الطاعن كدليل على تخالفيه وسداده قيمة الشيك محل الإتهام فى تلك الجنة، والذى لم يفصل بعد فى الطعن بالنقض المقام منه على الحكم الصادر ضده بإدانتته، عن إصداره ذلك الشيك دون رصيد قائم وقابل للسحب، إذ يتوقف الفصل فى الجنة الماثلة على قضاء المحكمة فى شأن صحة أو ثبوت تزوير الإيصال المذكور والمقدم فى الجنة سالف الذكر والتي لا زالت مطروحة أمام محكمة النقض، ولم يفصل فى الطعن المقدم من الطاعن عن الحكم الصادر فيها بعد.

ولأن صحة أو ثبوت تزوير الإيصال المذكور هى مسألة مشتركة بين الجنتين الأولى محل التداعى والثانية الجنة التى لاتزال مطروحة أمام محكمة النقض سالفه البيان.

وعلى ذلك وطبقاً للمادة ٢٢٢ اجراءات جنائية فإنه يتعين وقف الدعوى الماثلة محل التداعى حتى يفصل نهائياً وبحكم بات فى الثانية — مادام الفصل فى إحداهما يتوقف على الفصل فى الأخرى — وأطرح المحكمة ذلك الدفاع بقولها إنها تطمئن الى أن الصورة الضوئية للإيصال المطعون عليه بالتزوير هى بذاتها الورقة المقدمة فى الجنة سالفه البيان والمقدمة من وكيل الطاعن كدليل على سداده قيمة الشيك محل الإتهام فيها — وهو رد غير سائغ لا يواجه دفاع الطاعن السالف الذكر والذى قصد منه إنتظار الفصل لحين صدور حكم نهائى بات فى الجنة رقم ٤١٨ لسنة ٩٨ س شرق القاهرة، لأنه متى اعتدت المحكمة بالإيصال محل الطعن بالتزوير المقدم فى الجنتين، الأولى محل التداعى فى الدعوى الماثلة، والثانية الجنة المطروحة أمام محكمة النقض، وقضت بصحته، فأن هذا القضاء يحول دون الحكم بتزويره بعد ذلك، لما فى ذلك من مخالفة لحجية الحكم النهائى البات وقوة الأمر المقضى فيه والذى يتمتع بها ذلك الحكم عملاً بالمادة ٤٥٤ إجراءات جنائية — بما لا يصح معه لأية محكمة أخرى أن تقضى بتزوير ذات الإيصال المحكوم بصحته وعدم تزويره بحكم بات كما سلف البيان.

وهو ماكان يتعين معه على المحكمة الاستجابة الى طلب الدفاع وقف الدعوى الماثلة لحين الفصل فى الجنة سالفه الذكر والطعن المطروح أمام محكمة النقض، على تقدير بأن إيقاف

الدعوى الجنائية فى هذه الحالة أمر وجوبى ومتعلق بالنظام العام وعلى المحكمة أن تقضى به ولو من تلقاء نفسها مادامت عناصره قد تحققت أمامها كما هو الحال فى الدفع الذى تمسك به الدفاع بمذكرته، وإذ خالفت هذه النظر فإن حكمها يكون معيباً واجب النقض لقصور تسببيه فضلاً عما شابه من خطأ فى تطبيق القانون.

وقضت محكمة النقض بأن :

" توقف الحكم فى الدعوى على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى يتحتم على المحكمة أن توقفها عملاً بالمادة ٢٢٢ اجراءات جنائية، فإذا لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن فى هذا الشأن رغم أنه وارد بدفاعه المكتوب المرفق بملف الدعوى فأصبح بذلك واقعاً مسطوراً قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر الدعوى — فإن الثغرات الحكم عن الدفاع آنف الذكر يعيبه بما يوجب نقضه.

■ نقض ١٩٨٤/١٠/٣١ — س ٣٥ — ١٥٤ — ٧٠٢ — طعن ٥٣/٢٤٦٦ ق

■ نقض ١٩٩١/١/٢٩ — س ٤٢ — ٢٣ — ١٨٨ — طعن ٥٨/٧٨٠٧ ق

رابعاً : قصور آخر فى التسبيب :

فقد تمسك الدفاع عن الطاعن كذلك بمذكرة دفاعه المرفقة بالأوراق بأن الإيصال محل التذاعى لم يلحقه تزوير بالإضافة بعد تحريره، وإن العبارات الواردة به والتي تتعلق بأن مبلغ الألفى جنيه الوارد به والمسلم..... لتسليمه بدوره إلى المدعى المدنى هو باقى الشيك رقم ٥٢٠٦٠٧٠ — قد كُتب حال تحريره، بما مؤداه أن ألفاظ الإيصال وعباراته جميعها قد حُررت بأكملها فى وقت واحد، وأن..... محرر صلب الإيصال المذكور وتلك العبارة الأخيرة لم يلتزم الصدق فى قوله عندما إدعى إضافتها إلى بيانات الصلب بتحريض من الطاعن.

وطلب الدفاع إحالة الأمر إلى اهل الخبرة من خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى، ليقولوا كلمتهم فى هذا الشأن، لبيان ما إذا كانت عبارات الإيصال المذكور قد حُررت جميعها فى وقت واحد، أم أن العبارة المشار إليها مضافة إليه فى وقت لاحق، كما إدعى محررها وبعد عام كامل من تحرير بيانات الصلب كما جاء بأقواله.

وأطرحَت المحكمة ذلك الدفاع بقولها : " إن من يدعى..... — وعلى إمتداد مراحل الدعوى أقر بقيامه بتزوير المحرر محل التذاعى بتحريض من المتهم (الطاعن) وذلك على النحو الثابت بالإقرار الصادر منه (١٩) وكذلك من أقواله بالتحقيقات (١٩) الأمر الذى ترى معه المحكمة انه لا داعى لندب خبير (١٩) سيما أنه لا فرق بين أن يكون تزوير الإيصال قد حدث منذ عام أو أقل أو أكثر، طالما أن الدعوى العمومية لم تتقضى بمضى المدة، وتقضى المحكمة برفض طلب المتهم ندب خبير لتحقيق التزوير للوقوف على وقت حدوث الإضافة (١٩) ".

وما اوردته المحكمة فيما تقدم لا يصلح رداً على الدفاع السالف الذكر ولا يسوغ إطراره —

لأن بيان الوقت الذى حُررت فيه العبارة محل الطعن بالتزوير بالإضافة أمر جوهرى وفنى ولا شك، لأنه متى ثبت أنها حُررت فى وقت معاصر لكتابة بيانات صلب الإيصال فإنه لا يكون فى الأمر ثمة جريمة، إذ يكون فى هذه الحالة مطابقاً للحقيقة وليس فيه ما يخالفها، ولا يكون الأمر مؤثماً لأن التزوير كذب مكتوب، فمتى كان البيان صحيحاً إنعدمت الجريمة من أساسها، ويستند التزوير هنا إلى إضافة بيان للمحرر لم يكن مدوناً به عند تحرير صلبه بما لا يتفق والحقيقة وبتحريض من الطاعن أو فى وقت لاحق لتحريره وعلى نحو منسوب لمحرره ودون رضاه أو موافقته.

ولهذا بات من المتعين حتماً بيان الوقت الذى حُررت فيه تلك العبارة المنعى عليها بالإضافة لبيان ما إذا كان تحريرها معاصراً أو لاحقاً لتحرير بيانات الصلب، وهو امر لا يجدى فيه قول المحكمة بإطمئنانها لأقوال محرر تلك العبارة المدعو /..... بأنه حررها بعد عام من تحرير صلب الإيصال بناء على طلب الطاعن.

لأن أقوال الفاعل المذكور – ولو أنه حسن النية – إلا أنها بذاتها محل النعى بالكذب ومجاوزة الحقيقة والواقع، وبالتالي فلا تصلح سنداً لإطراح دفاع الطاعن السالف الذكر لما ينطوى عليه هذا الرد من مصادرة للمطلوب وعلى الدفاع.

وإذا كان ما تقدم وكانت المسألة التى تمسك بها الدفاع فى هذا الصدد من الأمور الفنية الخالصة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها فيها، ويتعين عليها أن تستعين فى حكمها بأهل الخبرة والفن من خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير، فقد كان عليها إذن أن تستجيب لطلب الدفاع السالف الذكر إستجلاء للحقيقة وهداية للصواب – ولأن تحقيقه ممكن وليس مستحيلاً لأنه دفاع جوهرى يتغير به حتماً وجه الرأى فى الدعوى إذ يتوقف على ثبوته إنعدام الجريمة كلية لتخلف ركن مخالفة الحقيقة، وهو مناط التجريم والعقاب فى التزوير بالمحررات خاصة بالإضافة، والتى تكون لاحقة لكتابة صلب المحرر وليست فى وقت معاصر لتحريره.

هذا إلى أن الطاعن لم يزعم فى دفاعه بأن الدعوى الجنائية قد إنقضت عن الواقعة المطروحة بمضى المدة حتى يستقيم رد المحكمة على ذلك الدفاع بأنه لا جدوى من تحقيقه طالما أنها لم تنقضى بالتقادم، بل قام دفاعه أساساً على أن العبارة المنعى عليها بالتزوير حُررت فى وقت معاصر لوقت تحرير عبارات الصلب، ولم تكن محررة فى وقت لاحق لتحريره، وبعد مضى عام كامل كما زعم المدعو /..... فى إقراراته.

ولهذا بات تحقيق الدفاع السالف الذكر أمراً جوهرياً وحاسماً لتعلقه بأحد أركان جريمة التزوير الأساسية والتى لا قيام لها بدونها وهو ركن تغيير الحقيقة – ومع تخلفه تنعدم الجريمة كلية كما سلف البيان – وعلى هذا فإن المحكمة تكون قد اخطأت فى فهم مؤدى دفاع الطاعن ومراده ولهذا كان خطأها فى النتيجة التى إنتهت إليها والتى جاء بردها سالف البيان بما يصم حكمها بالقصور فى التسبب فضلاً عن الفساد فى الإستلال وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وقضت محكمة النقض بأنه :

" إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التاليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة والتي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها " .

■ نقض ١٩٧٣/٤/١ - س ٢٤ - ٩٢ - ٤٥١ - طعن ٤٣/١٢٣ ق

■ نقض ١٩٨١/١٢/٣ - س ٣٢ - ٢٨٩ - ١٢٢٠

وقضت كذلك بأنه :

" لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية وعلى المحكمة أن تحقق الدفاع الفني الجوهري عن طريق المختص فنياً " .

■ نقض ١٩٦٠/١٢/١٩ - س ١١ - ١٧٩ - ٩١٧

خامساً : خطأ آخر فى تطبيق القانون :

ذلك أن المحكمة لم تعرض لما هو ظاهر من مطالعة الصورة الضوئية للمحرر المطعون عليه بالتزوير - والتي أخذت بها المحكمة وعولت عليها فى قضائها بإدانة الطاعن - ان العبارة محل الطعن ظاهرة الإضافة سواء فى وقت معاصر لكتابة صلب الإيصال أو لاحق على كتابته بحيث لا يمكن أن يخدع بالإضافة أحد - ومن ثم فلا ضرر يمكن أن يتحقق من إضافتها بما تتعدم معه جريمة التزوير لتخلف أحد أركانها الجوهرية وهو الضرر .

لأن التزوير - على فرض ثبوته - متى كان ظاهراً ومفضوحاً فلن يترتب عليه ضرر لأنه يُعد فى هذه الحالة مجرداً عن كل قيمة قانونية ولا ينطوى على عبث من شأنه المساس بحق أو مصلحة.

ومن المستقر عليه فقهاً وقضاً أنه :

" إذا تعرض المحرر لسبب يفقده تماماً قيمته القانونية وينفى عنه فى صورة قاطعة أن يكون مقررأ لحق أو سنداً لحماية مصلحة فإن العبث الذى يمت إليه يستحيل أن ينشأ عنه ضرر " .

" لأنه لا يتصور ان يكون من شأنه المساس بحق أو مصلحة ومن تطبيقات هذه القاعدة أنه إذا كان التزوير ظاهراً ومفضوحاً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد فلا يتصور أن يقوم به ضرر " .

■ نقض ١٩٨٦/١/٢٩ - س ٣٧ - ٣٤ - ١٦٣ - طعن ٥٥/٥٥٠٦ ق

■ نقض ١٩٣٣/١١/١٣ - مج القواعد القانونية جـ ٣ - ١٥٤ - ٢٠٣

شرح العقوبات القسم الخاص للدكتور / نجيب حسنى ص ٢٥٢ طبعه ١٩٨٧

وكان على المحكمة أن تَقطن إلى ظهور إضافة تلك العبارة إلى صلب الإيصال، بحيث لا تخفى على أحد، وتعمل ولو من تلقاء نفسها الأثر القانونى المترتب على ذلك، وهو إنعدام ركن

الضرر في جريمة التزوير والإشتراك فيها المنسوبة للطاعن والقضاء ببرائته مما نسب إليه أخذاً بالمبادئ القانونية السديده السالف بيانها ولما يفرضه عليه واجبها في تحقيق الدليل بنفسها دون حاجة إلى طلب الخصوم وإذ أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون معيباً متعين النقض.

لما هو مقرر بأن تحقيق الأدلة في المواد الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الأول ولا يصح بحال أن يكون ذلك رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه.

■ نقض ١٩٨٦/١٠/٩ - س ٣٧ - ١٣٨ - ٧٢٨ - طعن ٥٦/٢٨٢٢ ق

كما اخطأت المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه إذ قبلت الدعوى المدنية وقضت بتعويض مؤقت للمدعى بالحقوق المدنية (.....) رغم أنه غير مضرور مباشرة عن الجريمة المنسوبة للطاعن على فرض أن هناك ثمة جريمة في الواقعة المسندة إليه.

لأن الإقرار الوارد بالإيصال محل الإتهام ليس حجة إلا على الموقع عليه وهو..... وهو الذي نسب إليه الإقرار بالعبارة محل الطعن بالتزوير، وبالتالي فهو وحده المضرور من تلك الواقعة على فرض أنها تشكل خطأ يوجب مسئولية فاعله التعويض، أما المدعى المدني..... فهو ليس المضرور مباشرة عن ذلك الفعل على الفرض انه يتضمن جريمة.

ومن المقرر في هذا الصدد انه يُشترط لقبول الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه ناشئاً مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية - اما إذا كان ناشئاً عن فعل آخر فلا تصح المطالبة بتعويضه امام المحاكم الجنائية.

ولأن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن تُرفع إلى المحاكم المدنية، وأباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى عليه عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية.

فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة، أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة جنائية فيها من بادئ الأمر، سقطت تلك الإباحة وزال معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية.

وإذ كان ما تقدم، فإنه كان يتعين على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وقد ثبت أن المدعى المدني المذكور لم يلحقه ضرر مباشر نتيجة الفعل محل التجريم المدعى وقوعه من الطاعن - أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية، وإذ خالف الحكم الطعين هذا النظر فإنه يكون وقد أخطأ في تطبيق القانون ويضحي جديراً بالنقض والإعادة.

■ نقض ١٩٦٥/١٢/٢٧ - س ١٦ - ١٨٤ - ٩٦٨

■ نقض ١٩٥٤/١/٥ - س ٥ - ٧٣ - ٢١٥

شرح الإجراءات للدكتور نجيب حسنى ط ١٩٨٧ ص ٢٨٠ وما بعدها

وعن طلب وقف التنفيذ

فإنه لما كان الإستمرار فى تنفيذ الحكم المطعون فيه ضد الطاعن من شأنه أن يرتب أضراراً جسيمة لا يمكن مداركتها — بما يحق له طلب وقف تنفيذه مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن.

فهذه الأسباب

يلتمس الطاعن من محكمة النقض الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن.

والحكم :

أولاً : بقبول الطعن شكلاً.

ثانياً : وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بكامل أجزائه والإحالة مع إلزام المطعون ضده (المدعى المدنى) بالمصروفات المدنية واتعاب المحاماه.

الحامى / رجائى عطية